

رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق: شروط "سيدر" يجب أن لا تمس سيادتنا الاقتصادية

اصبحت نتائج مؤتمر "سيدر" في ملعب المسؤولين اللبنانيين الذين سيتولون السلطة بعد الانتخابات النيابية، بالتالي تصبح مسؤولية هؤلاء مضاعفة في معرفة كيفية الاستفادة من الدعم الدولي للنهوض بالاقتصاد نحو الافضل، وانقاذ لبنان من تفاعلات الازمات الداخلية والخارجية وتداعياتها، وسوء ادارة الملف الاقتصادي بسبب الخلافات السياسية المستحكمة



رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الدكتور عبد الحليم فضل الله.

الرغبة في الدعم كانت لافتة في المؤتمر، وشكلت فرصة بارزة للبنان استنادا الى الخطة الاقتصادية التي قدمتها حكومة الرئيس سعد الحريري، بهدف مباشرة معالجة اقتصادية جديدة للاوضاع السائدة في ساحته حاليا، تختلف عن المعالجات السابقة التي عطلت لغايات محلية وحسابات خارجية. وقد انعكست اثارها السلبية على تعطيل كل ما تضمنته رزمة الدعم الدولي الذي حصل في مؤتمرات باريس السابقة، ما زاد حجم الدين العام الذي يعاني منه لبنان حاليا. وقد بلغت نسبته 140% من الناتج المحلي.

■ كيف تقرأ نتائج مؤتمر "سيدر"، وهل تعتبره طريقا الى انقاذ لبنان اقتصاديا وفق ما تم التداول حوله؟
□ لا يمكن الحكم على المؤتمر بصورة نهائية

بمجرد صدور المقررات، خصوصا وان تجاربنا السابقة مع المؤتمرات التي خصصت لدعم لبنان لم تكن مشجعة. لا بد من القول انه اذا اردنا حل الازمة الاقتصادية او التخفيف من ازمة المديونية، يجب الاعتماد على الداخل وليس على الخارج. بمعنى ان حل المشكلة المالية والتخفيف من المديونية ودفع الاقتصاد قدما الى الامام، والحصول على موارد للتمويل، هو شأن داخلي قبل ان يكون خارجيا. نحن قادرون على تعبئة الموارد المتاحة، وان نضع الاولويات، ونختار المناسبة، ونختار ايضا قطاعات البنى التحتية التي يجب دعمها، وان نحدد تاليا السياسات والمسارات المختلفة. لذلك، فان السبيل الاسهل لتحديد الاهداف التي تم الحديث عنها في ورقة الحكومة التي قدمت الى المؤتمر، هو الاعتماد على الداخل وليس على الخارج. هذا لا يعني ان دور الخارج مرفوض في تقديم الدعم. لكن دوره يأتي في المرتبة الثانية. اللافت في مقررات المؤتمر هو شروط التمويل. فحتى الان انها مثابة اعلان نيات. تم الحديث عن قيمة مالية محددة للدعم بنحو 11 مليار دولار، لكن لم نعرف بصورة واضحة الشروط التي ستضعها الجهات المقرضة، وما هي مواصفات هذه القروض وكيف تكون عملية التسديد؟ اعتقد ان كل قرض لمشروع ما سيدرس بمفرده من اجل معرفة ما اذا كانت الشروط مناسبة له، وما هي الجدوى الاقتصادية والمالية منه؟ هل سيزيد من نسبة الدين العام؟ هل نوعية التمويل ستتعزز الجدوى ام ستؤدي الى خفضها؟ لا بأس في ان تنفق هذه الاموال ضمن عملية رقابة جيدة من المؤسسات الدولية، لكن شرط ان لا يمس ذلك ما يسمى السيادة الاقتصادية للبنان، لان سياستنا الاقتصادية العامة نناقشها ونقرها ونعدلها ونصلحها ونطورها ضمن مقاربة داخلية وليس ضمن

مقاربة خارجية. علينا ايضا ان نقوم بعملية مفاضلة واضحة ما بين تعزيز البنى التحتية وزيادة معدلات النمو وبين ادارة الدين العام. بمعنى انه علينا الاخذ في الاعتبار الاولويات الاقتصادية من دون اعتبار ادارة الدين العام، ويجب ايجاد التوازن بين الامرين لمنع الدين العام من التفلت صعودا من جديد، وفي الوقت نفسه تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، حتى وان كانت هناك إعادة النظر في بعض السياسات المالية كما لمحت ورقة البنك الدولي.

■ هل يمكن تطبيق ما ورد في الورقة من بنود؟ وما هي انعكاسات ذلك؟
□ قد تكون بعض مقترحات البنك الدولي في محلها لجهة مثلا خفض نسبة عجز المالية العامة ليصبح 5% من الناتج المحلي الاجمالي بعد خمس سنوات، اي بتراجع نقطة واحدة سنويا. لكن كيفية الوصول الى هذا الهدف هو السؤال المطروح.

■ هل السياسات الداخلية التي تتحدث عنها هي الحل؟
□ ممكن ان تكون الحل، خصوصا وان الحكومات اللبنانية انفقت حوالي 220 مليار دولار على الاستثمارات العامة طوال عشرين سنة، في حين ان تكلفتها لا تتعدى 110 مليارات. نسبة الانفاق على البنى التحتية هي الادنى من الموازنة قياسا بالناتج المحلي الاجمالي. لذا نحن في حاجة الى زيادة حقيقية للانفاق، وخصوصا على البنى التحتية الاساسية اي الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، النقل، الاتصالات.

■ على ماذا يدل هذا الامر مع المبلغ الذي انفق على البنى التحتية؟
□ دلالة على التوزيع الخاطئ للاولويات، وهدر واسع النطاق، وادارة غير رشيدة للسياسات المالية والفساد. لكن كيف يمكن زيادة الانفاق على البنى التحتية من دون زيادة عجز الخزنة والدين العام؟ بكل بساطة يكون عبر خفض

مقبلون على دورة تضخم؟

أكد خبراء اقتصاديون ان ارتفاع كلفة المعيشة في ظل ثبات مدخول الناس عموما، احدث خللا كبيرا بين قدرة المواطن على عيش حياة كريمة ومواكبة الغلاء المعيشي. لا شك في ان ادراج لبنان ضمن اقل العواصم في الشرق الاوسط يعود الى اسباب عدة، اهمها الضرائب والرسوم المفروضة على عدد من السلع الاساسية. يرى خبراء ان ارتفاع كلفة التشغيل الى جانب الضرائب والرسوم، لاسيما ضريبة القيمة المضافة، ادى الى دخول لبنان ضمن لائحة اقل العواصم في العالم. وقد ساهمت تبعات ارتفاع اسعار مواد اساسية استهلاكية وغذائية، اضافة الى ارتفاع كلفة التعليم والصحة وحتى الشقق السكنية، في ايجاد فجوة كبيرة بين الغلاء المعيشي وقدرة المواطنين على مواكبة هذا الغلاء، ما ادى الى انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي.

لفت الاقتصاديون الى ان ارتفاع كلفة الطاقة والمحروقات والنقل ادى الى تدهور اوضاع عدد من القطاعات الاقتصادية، على رأسها القطاعات الصناعية والانتاجية التي لها القدرة على استيعاب اقل قدر ممكن من الايدي العاملة. وان ارتفاع كلفة المعيشة لم ينعكس سلبا على الصعيد المحلي فقط، انما تسبب في تراجع قدرة لبنان التنافسية على جذب الاستثمارات.

هذا من دون ان ننسى ان غلاء المعيشة ساهم في تلاشي الطبقة المتوسطة، وان معظم المواطنين لم يعد في مقدورهم مواكبة مجريات التغيرات الاقتصادية بسبب تدني دخلهم الشهري، بحيث اصبح من الصعب عليهم تسديد الالتزامات العادية واليومية.

اللافت ان السبب الرئيسي لاعتبار لبنان من اقل العواصم العربية، هو ان مدينة بيروت كانت قد سجلت ثالث اعلى مؤشر لاسعار المطاعم (60.93) بين العواصم العربية. اضافة الى الرسوم والضرائب التي فرضت لتمويل سلسلة الرتب والرواتب. نحن في بلد يعاني من الركود الاقتصادي، لذا فان زيادة الضرائب ادت بطبيعة الحال الى زيادة الانكماش، ما اثر سلبا على القدرة الشرائية وتحفيز الاستثمار والنمو وبخاصة في القطاعين العقاري والخدمي.

وساهمت الضرائب كذلك في زيادة الركود الاقتصادي الذي يتطلب اجراءات معاكسة، اي خفض الضرائب وزيادة الانفاق. لكن ما حصل كان عكس ذلك. اذ ادى الى خنق الاقتصاد وزيادة المديونية والفوائد، وكذلك زيادة التضخم وانكماش الاقتصاد.

لا بد من اعادة التوازن الى هيكلية الاقتصاد اللبناني بما يشجع العمل الجماعي من خلال مؤسسات انتاجية نشطة تقدم المبادرات التجارية والصناعية والزراعية، وتساهم بدورها في تفعيل كل القطاعات الاقتصادية، ودعم كل امكانات الانتاج لخلق فرص عمل.

ولأن من شأن الانتعاش الاقتصادي والاستقرار ان يؤدي الى تشجيع وجذب المستثمرين وتوظيف اموالهم في لبنان، لا بد من العمل ايضا على تقويم بنية الادارة العامة والاصلاحيات الادارية التي تؤدي الى انتاج دورة اقتصادية فعالة ومتوازنة، تحد من الهدر في ميزانية الدولة، والا فنحن مقبلون على دورة تضخم مخيفة.

ما بتكمل الصورة إلا معكُن



المديرية العامة للأمن العام



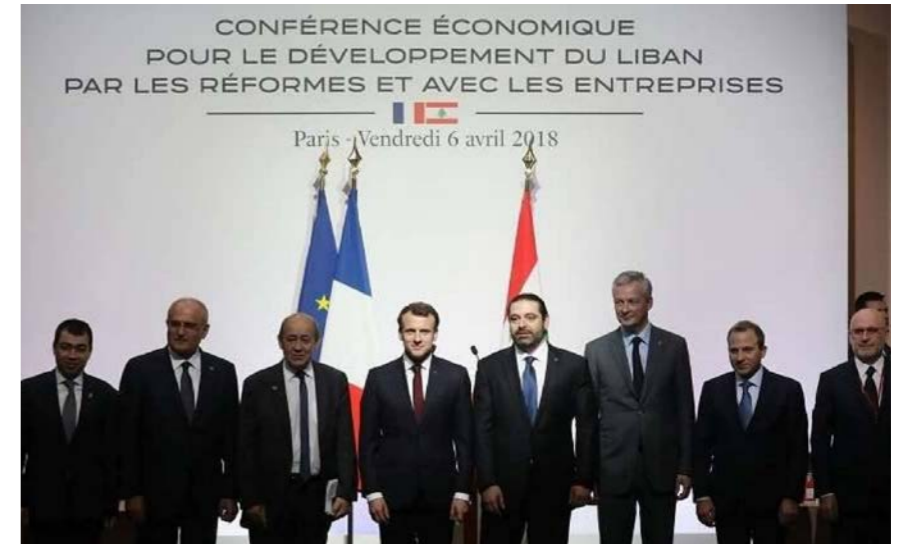
الرقابي فقط، وعندما يقر قانون فصل النيابة عن الوزارة الذي يساعد بشكل اكيد على قيام البرلماني بدوره الصحيح ما يجعلنا نمضي قدما الى الامام.

■ هل سيقدم القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع طويلة الاجل من خلال مؤتمر "سيدر"، خصوصا وان عائدات الفوائد المصرفية تؤمن له الارباح من دون مخاطرة او اعباء؟

□ هناك فائض من الاموال موجود في المصرف المركزي والقطاع المصرفي. هذا الفائض اذا ترك على ما هو عليه، سيشكل عبئا على الاقتصاد. موجودات المصارف تصل الى نحو 210 مليارات دولار، وهي اكثر من ثلاثة اضعاف ونصف ضعف الناتج المحلي.

من اجل تحويلها من تحد الى فرصة، يجب تحويلها الى استثمارات. في تقديري هناك نحو 15 مليار دولار في السوق الداخلية يمكن استخدامها في تمويل الاستثمارات العامة. اي انها تفوق المبالغ المقررة في خطة الحكومة المرفوعة الى مؤتمر "سيدر". في مقدورنا تمويل حاجتنا الاستثمارية العامة. لكن السؤال هل القطاع الخاص على استعداد؟ اعتقد ان لا خيار لديه خصوصا وان فوائد الودائع تأتي من الدين العام للدولة. هذه الفوائد تأتي نتيجة أنشطة اقتصادية منتجة، بل هي عملية ضخ مالي واعادة ضخ لهذا المال. تشير القيود الى تراكم الدين من خلال الفوائد على الإيرادات المتراكمة في الداخل. العائدات مالية وليست اقتصادية، وهي لا تساهم في عملية النمو، لذلك يجب ان تخرج من اطار تمويل القطاع العام فقط الى تمويل الاقتصاد الحقيقي للمحافظة على عائداتها. من اجل الانتقال الى الاقتصاد الحقيقي يجب ان تتوافر الفرص وهي موجودة في كل البنى التحتية. الحافز موجود اذا ما رافقت هذا التمويل مظلة امان اقتصادية وسياسية، لان المناخ الاستثماري السياسي والايجابي يشكل عامل ثقة، ويشجع القطاع الخاص على الدخول في كل المشاريع المطروحة والتي يمكن ان تطرح لاحقا.

ع.ش.



“ الهدر والانفاق غير المجدي، وزيادة الإيرادات في الاماكن المناسبة. من اجل تحقيق ذلك علينا اولا معالجة مشكلة التهرب الضريبي. علما ان الادارة الادارية والسياسية على علم اين مكامن الهدر الضريبي. وضعنا دراسة حول هذا الهدر فتبين لنا ان لبنان يستطيع مضاعفة تحصيله الضريبي، من دون زيادة نقطة واحدة على مختلف الضرائب. لو فعل ذلك لتمكن من زيادة حجم مداخيله من الضريبة بنحو مليار و500 مليون دولار. لدينا قدرة على زيادة الإيرادات من دون مس الطبقات الدنيا، ومن دون اعادة النظر في الضرائب وحتى من دون اصلاح ضريبي.

تجارنا السابقة مع
المؤتمرات المخصصة لدعم
لبنان لم تكن مشجعة

□ الالتفاف هو عدم التخلي عن السيادة الاقتصادية. ولتحدي الصعب هو مواجهة الادارة العامة والسلطات السياسية التي تدير السياسات العامة. لمواجهة الخلل في آليات الرقابة والمؤسسات الرقابية، علينا اجراء اصلاحات داخليا. عندها لن يعود امر الرقابة الخارجية مطروحا. الاصلاح يبدأ بانتظام عمل المؤسسات، وان تتم كل مشاريعنا من طريق السبل القانونية واعطاء الفرص بالتساوي للجميع. انه التحدي الاداري والسياسي في الوقت عينه. من دون ان ننسى ان الاصلاح السياسي وتطويره يعطيان الفرصة للمجتمع اللبناني لتعديل العلاقة مع من يمثله. خصوصا عندما يقوم المجلس النيابي بدوره ليس التشريعي بل

الهدر والانفاق غير المجدي، وزيادة الإيرادات في الاماكن المناسبة. من اجل تحقيق ذلك علينا اولا معالجة مشكلة التهرب الضريبي. علما ان الادارة الادارية والسياسية على علم اين مكامن الهدر الضريبي. وضعنا دراسة حول هذا الهدر فتبين لنا ان لبنان يستطيع مضاعفة تحصيله الضريبي، من دون زيادة نقطة واحدة على مختلف الضرائب. لو فعل ذلك لتمكن من زيادة حجم مداخيله من الضريبة بنحو مليار و500 مليون دولار. لدينا قدرة على زيادة الإيرادات من دون مس الطبقات الدنيا، ومن دون اعادة النظر في الضرائب وحتى من دون اصلاح ضريبي. بالاضافة الى خفض النفقات والتي يقدر حجمها بمليار دولار من دون القيام باجراءات جذرية. من خلال هذا الاجراء نكون قد خفضنا عجز الموازنة ملياري دولار، اي ما يعادل 4 نقاط من الناتج المحلي. اما الاجراءات الجذرية، فتكون في خطة حقيقية لمكافحة الفساد والهدر وتطوير المنظومة الرقابية والتشريعية، ووضع قانون حديث للمناقصات والصفقات العمومية، والامر الثالث يجب اجراء اصلاح للسياسات التي تدير السياسة العامة بكل انواعها.

■ هل ذلك يعني التفافا على الشروط التي وضعها مؤتمر "سيدر" للاشراف على عملية الانفاق على المشاريع التي يمكن ان تنفذ في لبنان؟